الأمم المتحدة

A/75/301 (Part I)

الجمعية العامة

Distr.: General
10 August 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 151 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية للفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020**

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

يقدَّم هذا التقرير وفقا لقرارات الجمعية العامة 218/48 باء (الفقرة 5 (هـ))، و 244/54 (الفقرتان 4 و 5)، و 272/59 (الفقرات 1 إلى 3)، و 275/73 (الفقرتان 10 و 19)، و 256/74 (الفقرتان 10 و 17). وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية 168 تقريرا من تقارير الرقابة (لا تشمل التقارير المتعلقة بعمليات السلام)، منها 9 تقارير وُجهت إلى الجمعية العامة. وتضمنت تلك التقارير 468 توصية بتحسين إدارة المخاطر والحوكمة والعمليات، منها 16 توصية صُنفت على أنها ذات أهمية حاسمة. وأسفرت الآثار المالية المترتبة على التوصيات التي أصدرها المكتب خلال هذه الفترة عن تحقيق وفورات واستردادات بلغت 485 076 1 دولار. وتقدم الإضافة المتصلة بهذا التقرير تحليلا لحالة تنفيذ التوصيات وقائمة بالتقارير الصادرة.

* A/75/150.

** باستثناء أنشطة الرقابة المتصلة بعمليات السلام. وترد نتائج أعمال الرقابة المتعلقة بعمليات السلام للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 في الوثيقة A/74/305 (Part II). أما نتائج أعمال الرقابة المتعلقة بالفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، فستُعرض في الوثيقة A/75/301 (Part II).

20-09618 (A) 170920 250920

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أنشأت الجمعية العامة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمقتضى قرارها 218/48 باء من أجل تحسين أساليب الرقابة في المنظمة. ويعمل المكتب بصورة مستقلة، ويساعد الأمين العام على الاضطلاع بمسؤولياته في مجال الرقابة الداخلية فيما يتعلق بموارد المنظمة وموظفيها من خلال تقديم خدمات المراجعة الداخلية، والتفتيش، والتقييم، والتحقيق.

2 - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة المكتب خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وهو لا يشمل نتائج أعمال الرقابة المتعلقة بعمليات السلام. وتقدم الإضافة إلى هذا التقرير (A/75/301 (Part I)/Add.1) تحليلا للتوصيات وقائمة بالتقارير الصادرة خلال تلك الفترة.

ثانيا - الاتجاهات العامة والتحديات الاستراتيجية فيما يتعلق بالرقابة الداخلية في الأمم المتحدة

الأولويات البرنامجية

3 - يسعى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى تقديم توصيات من أجل تحسين إدارة المخاطر والحوكمة والعمليات. وقد أعطى المكتب الأولوية للأعمال الجارية في أربعة مجالات هي: (أ) تنفيذ إصلاحات الأمانة العامة؛ (ب) ثقافة المنظمة؛ (ج) عمليات الشراء وسلسلة الإمداد؛ (د) البعثات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويركز المكتب أيضا على تعزيز خط الدفاع الثاني، الذي يشمل المهام المركزية التي تمكن من سير الأعمال. والهدف من ذلك هو تحسين أداء مهام الأمانة العامة وغيرها من الكيانات المشمولة بأنشطة المكتب في مجالي الامتثال وإدارة المخاطر.

المراجعة الداخلية

4 - أدى التقدم المحرز في عمليات استعراض الأداء إلى زيادة ملحوظة في التوصيات الداعية إلى تحسين فعالية العمليات وكفاءتها من نسبة 57 في المائة من مجموع التوصيات الصادرة في الفترة 2018-2019 إلى نسبة 63 في المائة في الفترة 2019-2020. ومن بين النتائج التي توصلت إليها شعبة المراجعة الداخلية باستخدام هذا النهج ما يلي: (أ) وجود اختناقات في التوظيف؛ (ب) عدم ملاءمة مؤشرات الأداء لمتطلبات رصد النتائج؛ (ج) الطول المفرط للفترات الزمنية المستغرقة في تجهيز وثائق المنح والمانحين؛ (د) عدم كفاية الاستراتيجيات المحددة الأهداف والاستراتيجيات التي تركز على النتائج.

5 - ويشكل تعزيز خط الدفاع الثاني المخصص لدعم اللامركزية في السلطة استراتيجية رئيسية لإصلاح الإدارة بالأمانة العامة، وظل مجالا رئيسيا من مجالات تركيز المراجعة الداخلية.

6 - ويعد مشروع أوموجا عاملا رئيسيا في تمكين الأمانة العامة من تحقيق النتائج. فقد واصلت شعبة المراجعة الداخلية تحسين قدرتها على تحليل بيانات نظام أوموجا، وهي بصدد وضع استراتيجية شاملة لمراجعة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمراعاة التغير السريع في ملامح المخاطر التي تواجه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وترتبط بالأمن السيبراني، والتطبيقات المتنقلة، والحوسبة السحابية، وحماية

البيانات. وفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واصلت شعبة المراجعة الداخلية تحسين قدرتها على إجراء عمليات المراجعة وتحليل البيانات باستخدام نظام إدارة شؤون نظم المفوضية ومواردها وموظفيها.

التفتيش والتقييم

7 - في عام 2020، أتمت شعبة التفتيش والتقييم دورة تقييم مدتها ثماني سنوات لجميع برامج الأمانة العامة. بيد أن تلك التقييمات ركزت على ما تقوم به البرامج من أنشطة عالية المخاطر، ولم تشمل جميع البرامج الفرعية. لذلك وضعت الشعبة نهجا جديدا يركز على البرامج الفرعية، ويعطى الأولوية للبرامج الفرعية التي تقع ضمن إطار ركائز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعمل الإنساني. ويتمثل الهدف من ذلك في تغطية جميع البرامج الفرعية الفنية التي وضعتها الأمانة العامة في غضون الدورة التي مدتها ثماني سنوات. ويمكن استكمال تقييمات البرامج الفرعية كذلك بتقارير تركيبية وتقارير مواضيعية على مستوى البرامج لتقييم مدى التكامل والتنسيق بين برامج الأمانة العامة، وذلك من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية.

8 - وسعيا إلى تحقيق أكبر قدر من النتائج بأعمالها، بدأت الشعبة في إعداد تقارير تركيبة تستند إلى معلومات مستمدة من المهام التي كُلف بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية سابقا. وصدر أول تقرير من هذا القبيل بشأن ثقافة المنظمة (IED-20-004) في حزيران/يونيه 2020 (انظر الفقرة 25).

9 - وعملت الشعبة مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال على تعزيز قدرة الأمانة العامة على التقييم من خلال وضع سياسات وتوجيهات بشأن المنهجيات والدعم المباشر، إلى جانب تنمية القدرات. وقدمت الشعبة كذلك المشورة المخصصة إلى المكتب التنفيذي للأمين العام بشأن مسائل تتعلق بعمليات التقييم المستقل على نطاق المنظومة.

10 - وفي حزيران/يونيه 2019، أعدت الشعبة تجميعا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم استجابة الأمم المتحدة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). كما إنها وضعت نظرية للتغيير فيما يتعلق بتلك الاستجابة، وعرضتها على إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال باعتبارها مدخلات في سجل المخاطر الذي تتعهده الأمانة العامة، وعلى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم للعلم.

شعبة التحقيقات

11 - أجرت شعبة التحقيقات استعراضا شاملا لجميع مراحل عملية التحقيق التي تجريها لتحديد المسائل التي قد تتسبب في تأخر إنجاز التحقيقات، ومنها (أ) مرحلة التخطيط للأعمال؛ (ب) عملية تقديم الطلبات الرسمية للحصول على عناوين البريد الإلكتروني وموارد مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفترات الزمنية التي تستغرقها المنظمة التي توجَّه إليها تلك الطلبات في الاستجابة؛ (ج) عملية طلب محاضر المقابلات والفترات الزمنية التي يستغرقها المتعاقدون في الاستجابة؛ (د) مدى تعقيد عملية صياغة تقارير التحقيق. وقد اتخذت الشعبة خطوات لمعالجة كل مسألة من تلك المسائل، ومن ثم معالجة العراقيل النظمية التي تحول دون إنجاز التحقيقات في الوقت المناسب.

12 - وبالنسبة للفترة المشمولة بهذا التقرير، بلغ متوسط الوقت الذي استغرقه إنجاز كل تحقيق 10,3 أشهر. وبلغ متوسط الوقت المستغرق في إنجاز التحقيقات المتعلقة بالتحرش الجنسي 9 أشهر. وفي السنوات الخمس الماضية، تزايد عدد الحالات التي أبلغ بها المكتب وقام بمعالجتها بصورة مطردة (الشكل 1). وبعد تقييمها في إطار عملية التسجيل لدى المكتب، أحيلت 147 من تلك الحالات البالغ عددها

628 حالة أُبلغ بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى التحقيق، وأحيلت 280 منها أو كانت في طور الإحالة إلى كيانات أخرى، وتم حفظ 134 حالة للعلم، وأُغلقت 201 منها بعد إجراء التقييم. وأصدر ما مجموعه 98 تقريرا من تقارير التحقيق وإشعارات بإغلاق تحقيقات (ولا يشمل ذلك ما يتعلق بعمليات السلام)، مما يمثل زيادة بنسبة 20 في المائة تقريبا عن السنة السابقة.

الشكل 1

الاتجاه السائد في عدد الحالات المبلغ عنها التي تمت معالجتها، حسب السنوات المالية، من 1 تموز/يوليه 2015 إلى 30 حزيران/يونيه 2020

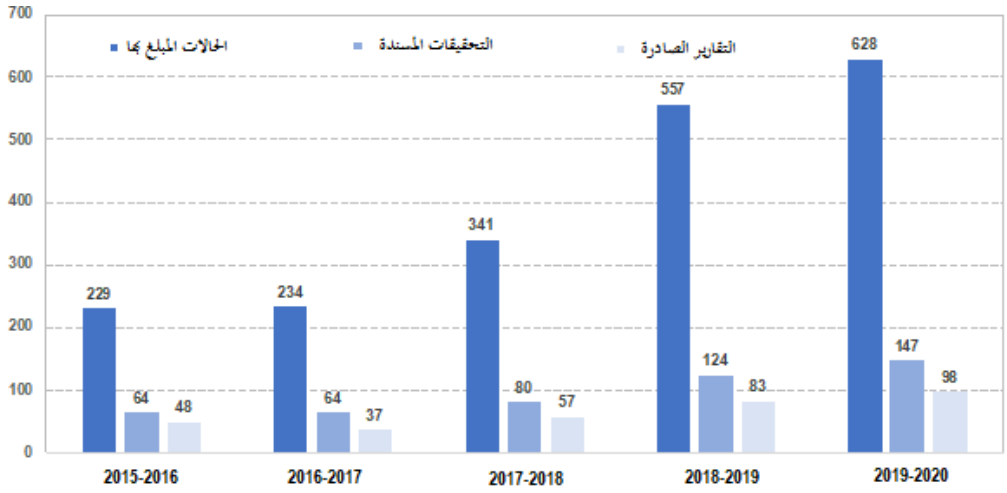

أثر مرض فيروس كورونا على خطة العمل

13 - استفاد مكتب خدمات الرقابة الداخلية من ترتيبات التأهب واستمرارية تصريف الأعمال التي وضعتها الأمانة العامة والمنظمات الأخرى التي يقدم لها المكتب خدماته، وتمكن من إنجاز معظم الأنشطة التي بدأت قبل الأزمة.

ثالثا - التعاون والتنسيق

14 - لقي مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير تعاونا فعالا من إدارات وموظفي الكيانات المشمولة بأنشطته الرقابية. فقد واصلت كل من اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، ولجنة مراجعة حسابات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ولجنة مراجعة حسابات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة تزويد المكتب بالمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات، مما ساعده على تحسين نتائج أعماله.

15 - وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة من أجل تعزيز أوجه التآزر والكفاءة في الاضطلاع بالولايات المنوطة بكل منهم.

16 - وتبادل المكتب كذلك المعارف بشأن الممارسات الفضلى والابتكارات في منهجيات الرقابة مع الكيانات الرقابية الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك خلال اجتماعات ممثلي دوائر المراجعة

الداخلية التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، وممثلي دوائر التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

17 - وشاركت شعبة التحقيقات في فرقة العمل المعنية بالتصدي للتحرش الجنسي داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة، وظلت تتولى رئاسة الفريق الفرعي المعني بتحسين أساليب التحقيق في حالات التحرش الجنسي، الذي يعكف على وضع دليل إرشادي بشأن هذا الموضوع، وعلى إعداد برنامج تدريبي بشأن التحقيق في حالات التحرش الجنسي.

رابعا - العوائق

18 - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تُفرض على نطاق عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أي قيود لا داعي لها أو من شأنها أن تعوق عمله أو تنال من استقلاليته.

خامسا - تحليل اتجاهات التوصيات

19 - أصدر المكتب 167 تقريرا من تقارير المراجعة الداخلية والتفتيش والتقييم والتحقيق، تضمنت 468 توصية موجهة إلى الكيانات (لا تشمل التوصيات المتعلقة بعمليات السلام). وترد معلومات مفصلة في الإضافة لهذا التقرير (A/75/301 (Part I)/Add.1).

قبول الإدارة للتوصيات

20 - ظل الاتفاق قائما بين الإدارة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المسائل التي تتطلب مزيدا من التحسين، كما يتضح من قبول الإدارة لتوصيات المكتب بكاملها. وتعلقت نسبة 90 في المائة من التوصيات بمجالات تعتبر أيضاً عالية المخاطر في سجل المخاطر لدى الأمانة العامة.

الاتجاه المتباطئ في تنفيذ التوصيات الحاسمة

21 - تتناول التوصيات الحاسمة المخاطر التي يمكن أن يكون لها أثر بالغ أو سلبي على عمليات المنظمة وسمعتها. وفي 30 حزيران/يونيه 2020، كانت 31 توصية حاسمة لا تزال تنتظر التنفيذ، وكانت 17 توصية (55 في المائة) مفتوحة منذ أكثر من 12 شهرا، مقارنة بست توصيات (17 في المائة) في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويتعين على الإدارة أن تولي تلك التوصيات اهتمامها على الفور.

التحسينات في تقييم حالة التنفيذ

22 - استعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية الطريقة التي يقدر ويرصد بها مدى تنفيذ توصياته. ويتمثل الهدف من ذلك في توفير معلومات أكثر وضوحا للإدارة بشأن توقيت التنفيذ والإجراءات التي يتخذها المكتب في حالة عدم قبول التوصيات. ويعمل المكتب على وضع توصيات يمكن تنفيذها في الوقت المناسب. كما إنه غيّر نهجه إزاء التوصيات المفتوحة، إذ أصبح الآن يعتبر كل توصية لم تنفذ بعد مرور أكثر من 24 شهراً عن صدورها توصية متأخرة. وترد تفاصيل أخرى بشأن تلك المبادرات في الفرع الثاني من الإضافة (A/75/301 (Part I)/Add.1).

سادسا - موجز أنشطة الرقابة ونتائجها

ألف - نتائج مختارة في المجالات ذات الأولوية

عملية الشراء

23 - شملت المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للإدارة الاستراتيجية للمشتريات (التقرير رقم 2019/111)، التي أُصدرت إلى إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، معاملات بلغت قيمتها 6 بلايين دولار في عامي 2017 و 2018. وخلص المكتب إلى أن إدارة الدعم العملياتي زودت البعثات والمكاتب الميدانية بتوجيهات سياساتية فعالة بشأن عملية الشراء، ولكنها بحاجة إلى النظر بشكل أفضل في أوجه الكفاءة التشغيلية لتلك الكيانات عند إجراء تغييرات في المسؤوليات عن شراء السلع والخدمات الاستراتيجية. وتبين كذلك أن لا بد من الزيادة في استخدام العقود الإطارية وعمليات الشراء التي يتم فيها التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل الحد من العدد الكبير من عمليات طلب العروض المتكررة والتي تستغرق وقتا طويلا، وأن إطار رصد تفويض السلطة ليس كافيا، وأن هناك حاجة إلى قياس مؤشرات الأداء الرئيسية وإلى تطوير أساليب إدارة مخاطر الغش. ويتعين على إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال أن تقوم بتحديث اختصاصات مجلس استعراض منح العقود، وأن تعالج مسألة استبعاد طلبات تقديم العروض الواردة من البعثات الميدانية. والتزمت الإدارتان بتنفيذ جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقد نفذتا بالفعل إحدى التوصيات وتعملان على تنفيذ ما تبقى منها.

24 - وكانت مراجعة عمليات الشراء أيضا من أولويات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. فقد لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقرير المراجعة الذي أعده بشأن إدارة المشتريات الميدانية في المفوضية (2019/120) أن على المفوضية أن تقدم المزيد من التوجيه والدعم إلى العمليات الميدانية، بما يشمل تنقيح سياسات المفوضية وتعليماتها الإدارية بشأن الشراء (انظر أيضا الفقرة 92).

ثقافة المنظمة

25 - كان التقرير التركيبي الذي أعدته شعبة التفتيش والتقييم لنتائج 37 من عمليات التقييم والتفتيش التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2017 و 2020 بشأن موضوع ثقافة المنظمة (IED-20-004) هو التقرير الأول من سلسلة من التقارير. وتم تجميع وتلخيص نتائج وتوصيات التقييم، مما أسفر عن نتائج تركيبية بشأن سبعة من أبعاد ثقافة المنظمة، وهي المساءلة؛ والعمل الجماعي والتعاون؛ والقيادة؛ والأخلاق والنزاهة؛ والمسائل الجنسانية؛ والروح المعنوية؛ وتقبل المخاطر. وتم تحديد القضايا الرئيسية التي يمكن أن تساعد مديري البرامج على تعزيز ثقافة العمل التي يعتمدونها، وعلى الوفاء بولايات برامجهم بكفاءة وفعالية، وعلى تحقيق النتائج. وقد تعززت بعض أبعاد ثقافة المنظمة في إطار إصلاحات الأمم المتحدة، ولكن أبعادا أخرى لم تعالج.

تنفيذ الإصلاحات

26 - يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية المساعدة إلى مكتب التنسيق الإنمائي في تقييم نظام المنسقين المقيمين. وقد تضمن تقرير التقييم المتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (IED-19-015) تقييمات لجهود الإدارة في مجال الإصلاح الداخلي دعما للإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

خط الدفاع الثاني

27 - ساعدت شعبة المراجعة الداخلية مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية في تنفيذ بيان الضوابط الداخلية. ومن المتوقع أن يوقع الأمين العام على أول بيان من هذا القبيل لجميع عمليات الأمانة العامة المقررة لعام 2020 في آذار/مارس 2021. وقدمت الشعبة المشورة بشأن مصفوفات المخاطر والمراقبة، والمخططات الانسيابية للعمليات، والقوائم المرجعية للتقييم الذاتي. وأجرت الشعبة أيضا تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ إطار إدارة المخاطر في المؤسسة، وقامت على وجه التحديد بمراجعة تطبيقه في بعثات حفظ السلام. وخلصت الشعبة في المراجعة التي أجرتها إلى أن إطار إدارة المخاطر في المؤسسة في الأمانة العامة لم يبلغ بعد مرحلة النضج.

28 - وتساعد عمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تقييم ترتيبات الحوكمة وإدارة المخاطر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوظائف التي تدعمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكشفت مراجعة عمليات استحداث واقتناء تطبيقات البرمجيات في الأمانة العامة (2020/003) عن الحاجة إلى تحسين الإطار التنظيمي، وعملية تفويض السلطة لرؤساء الكيانات والمكاتب، وحالة امتثال التطبيقات لمبادئ أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسياسات حماية الملكية الفكرية لبرمجيات المنظمة، والتخطيط لاقتناء البرمجيات. وقد شرع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

29 - وكشفت مراجعة نظام إنسبيرا للموارد البشرية (2019/119) عن وجود عدة مخاطر لم يتم التخفيف من حدتها في تصميم النظام وإنتاجيته، وهي مخاطر تجعل من المهم تحديد ما إذا كان ينبغي المضي في تعزيز هذا النظام أو استبداله. وفي إطار الإصلاح الإداري، كان من المفترض أن يتم توضيح ملكية العديد من العمليات المتعلقة بالموارد البشرية. وقد حال عدم القيام بذلك دون تحديد ثغرات الرقابة وأوجه القصور في النظام ودون معالجتها في الوقت المناسب. وقبلت الأمانة العامة التوصيات وقامت منذ ذلك الحين بتوضيح ملكية العمليات المتعلقة بالموارد البشرية، وحددت خطوات من أجل سد ثغرات الرقابة ومعالجة أوجه القصور في النظام.

30 - أما عمليات مراجعة الاتصالات المأمونة والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية ذات الصلة بها في الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومراجعة أمن نظام أوموجا وهيكله وتصميمه، فقد شملت المجالات العالية المخاطر وتقييمات أوجه الضعف والقدرة على الصمود أمام مخاطر الأمن السيبراني. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيات بشأن كيفية تعزيز النموذج الأمني لنظام أوموجا وآليات الاتصالات المأمونة التي تعمل بها الأمانة العامة، وشرعت الأمانة العامة في اتخاذ إجراءات لتنفيذها. (ونظراً لحساسية تلك التقارير، فإنها لم تُتح للجمهور).

31 - وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن على مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تعزز إطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي تعمل به، وأنشطة الرصد والامتثال الشاملة التي تقوم بها، وذلك عن طريق تنقيح وتدعيم التوجيهات الحالية لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييم الحاجة إلى إنشاء هياكل إقليمية لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر الفقرة 39). وقد شرعت المفوضية في اتخاذ إجراءات لمعالجة تلك المسائل واتخذت خطوات لتعزيز أساليب إدارة المشاريع من خلال تحسين بيانات الأداء.

باء - نتائج مختارة حسب الكيانات

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

32 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اثنين من تقارير المراجعة (2019/086 و 2019/130)، وتقريرا واحدا من تقارير التقييم (IED-19-015)، وتقريرا واحدا من تقارير التحقيق.

33 - وكانت الإدارة تشرف على ثلاثة من مكاتب المشاريع في جمهورية كوريا وفي اليابان، وهي: مكتب مشاريع الأمم المتحدة لشؤون الحوكمة، ومكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية. وفي تقرير المراجعة الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية (2019/086)، خلص المكتب إلى أن ولايات وأهداف مكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية لا تساير الأحداث ولا تتماشى مع أولوية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030. ولم تضع مكاتب المشاريع أطرا منطقية كافية، ولم تكن لدى مركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية آليات إدارية فعالة للإشراف على عملياته. وقد تعهدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتناول تلك التوصيات.

34 - وفي تقرير التقييم الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية (IED-19-015)، خلص إلى أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تدعم بفعالية ما تحرزه الدول الأعضاء من تقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 عن طريق تيسير اتخاذ القرارات الحكومية الدولية. وركز ذلك التقييم على الجهود التي تبذلها تلك الإدارة في تنفيذ برنامجها المتكامل، وشمل برامجها الفرعية 2 و 3 و 4 و 6. وتم التأكد من أن الإدارة تقدم الدعم الكافي إلى العديد من الولايات، وأنها تعمل بفعالية بوصفها الجهة العالمية التي تعقد الاجتماعات بشأن قضايا التنمية، بما فيها أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للإدارة أن تحدث مزيدا من التأثير من خلال منتجاتها البحثية والتحليلية وعملها في مجال تنمية القدرات، وذلك عن طريق تعزيز رصد النتائج وتقييمها. وقد تحسنت أساليب تخطيط العمل في الإدارة، ولكن من الممكن جعلها أكثر شمولا واستراتيجية من أجل تحقيق التكامل التام بين برامجها الفرعية. وقد تعهدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنفيذ جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

35 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تقريرا واحدا من تقارير التحقيق يتعلق باعتداء أحد الموظفين جنسيا على قاصر.

إدارة التواصل العالمي

36 - أصـــدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة التواصـــل العالمي تقريرا واحدا من تقارير التقييم (IED-19-018)، واثنين من تقارير التحقيق، وإشعارين بإغلاق تحقيقين.

37 - وفي تقرير التقييم، تم النظر في أعمال ثلاثة برامج فرعية (مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصـادية لأفريقيا، وإدارة الاتصـالات العالمية) فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الشـراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وكان الاستنتاج الذي تم التوصل إليه هو أن دعم الأمانة العامة للبرنامج دعم وجيه ومطلوب. ومع ذلك، فمن شأن إدخال تحسينات على التخطيط الاستراتيجي والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة ورصد التنفيذ أن يكفل تحسين اتساق البرامج وفعاليتها وتعزيز المساءلة عن النتائج. وتعهدت الكيانات المعنية بتنفيذ التوصيات الأربع الحاسمة.

إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال

38 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال ســـبعة من تقارير المراجعة (2019/069 و 2019/111 و 2019/112 و 2019/119 و 2020/002 و 2020/003 و 2020/13)، وثلاثة من تقارير التحقيق، وإشـــعارا واحدا بفتح تحقيق، وإشـــعارين بإغلاق تحقيقين. وتعلقت تلك التحقيقات بالاحتيال وغيره من التصرفات المحظورة أو غير المقبولة.

39 - وفي أحد التحقيقات، تبين أن أحد الموظفين كشف عن معلومات سرية تتعلق بموظف آخر.

إدارة الدعم العملياتي

40 - أصـــدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة الدعم العملياتي ســـتة من تقارير المراجعة (2019/069 و 2019/111 و 2019/112 و 2019/119 و 2020/002 و 2020/003)، واثنين من تقارير التحقيق، وإشعارين بإغلاق تحقيقين.

41 - وفي إحدى عمليات المراجعة (2019/069)، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن على إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال أن تعملا على إدارة مخاطر من قبيل عدم كفاية التمويل، وتنفيذ الميزانية، وتأخر المشـاريع وتجاوز تكاليفها، وتدهور الأصـول ذات الأهمية الحيوية. كما إن النظام المســـتخدم في قياس أداء أنشـــطة إدارة المرافق لم يكن نظاما ملائما. وقد تعهدت الإدارتان بتنفيذ جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

إدارة شؤون السلامة والأمن

42 - أصـــدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى إدارة شـــؤون الســـلامة والأمن تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2019/065)، وستة من تقارير التحقيق، وإشعارا واحدا بفتح تحقيق، وإشعارين بإغلاق التحقيق.

43 - وفي إحدى عمليات المراجعة (2019/065)، تم فحص فعالية وكفاءة أسـاليب إدارة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة في الأمانة العامة. وقد وضـعت إدارة شـؤون السـلامة والأمن الصـيغة النهائية لعدة وثائق توجيهية بشـــأن معالجة الإجهاد الناجم عن الحوادث الخطيرة وقامت بتعميمها، وهي تشـــمل تقديم الخدمات النفســية والاجتماعية لموظفي الأمم المتحدة في الميدان. ولم يصـــدر بعد العديد من تلك الوثائق.

وكان على إدارة شؤون السلامة والأمن أن تعزز النظام الذي تعتمده في تخطيط العمل وقياس الأداء من أجل تيسير رصد الأنشطة والتقييم الدوري لفعالية التنسيق والدعم الذي تقدمه في إدارة الحوادث الخطيرة. وذكرت الإدارة أن دليلها الميداني والمنصة التي تستخدمها في الرصد والتقييم (وهما معا قيد الإعداد) سيعالجان الكثير من المسائل المبلغ عنها.

44 - وكشف أحد التحقيقات أن أحد موظفي الأمم المتحدة اعتدى جسديا على زوجته، وهي أيضا موظفة بالأمم المتحدة. وتم نقل الضحية إلى مكان آخر كإجراء وقائي. ووُضع المعتدي في إجازة إدارية، واستصدرت الضحية أوامر تقييدية مدنية ضده. وسبب الاعتداء للضحية إصابات متعددة تطلبت جراحة ترميمية. وأحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته إلى مكتب إدارة الموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، وإلى مكتب الشؤون القانونية للنظر في إحالتها إلى السلطات الوطنية.

المكتب التنفيذي للأمين العام

45 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى المكتب التنفيذي للأمين العام تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2019/130).

46 - وأظهرت مراجعة إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية (2019/130) أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمكتب التنفيذي للأمين العام اضطلعا بأنشطة للتوعية من أجل إبراز عمل الصندوق الاستئماني، وقاما بتنظيم عمليات لتبادل الأفكار مع الكيانات المنفذة، وامتثلا لمتطلبات المانحين المتعلقة بالإبلاغ. ونظرا إلى الطائفة الواسعة من المجالات ذات الأولوية، قد يرغب المكتب التنفيذي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في استكشاف إمكانية تحديد عدد صغير من مجالات التركيز في إطار أولويات الصندوق الاستئماني، مما سيساعد الكيانات على صياغة مقترحات قوية ذات تأثير طويل الأجل. وتستغرق عملية استعراض مقترحات المشاريع وقتا مفرطا في الطول، مما قد يؤثر على تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب. وهناك حاجة أيضا إلى مبادئ توجيهية بشأن التخطيط وإعداد الميزانيات لأغراض التقييمات السنوية. وقد شرع كل من المكتب التنفيذي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في اتخاذ إجراءات لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

47 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2019/136)، وتقريرا واحدا من تقارير التقييم (S/2020/236)، وتقريرا واحدا من تقارير التحقيق، وإشعارا بفتح تحقيق، وإشعارين بإغلاق تحقيقين.

48 - ونظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية ضمن تقييمه في تنفيذ توصياته السابقة بشأن التخطيط الداخلي وإدارة الموارد البشرية. وخلص المكتب إلى أن الآلية تعمل بفعالية في خفض التكاليف وبمرونة في توزيع الموظفين على أساس عبء العمل. وقد ارتفعت نسبة النساء العاملات في الآلية ككل، وتم تجاوز أهداف التوازن بين الجنسين. وتواصل الآلية جهودها الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف في بعض الفروع وإلى تعزيز التنوع الجغرافي. ويتعين على الآلية أن تعزز التنسيق وعمليات تبادل المعلومات بين الأجهزة الثلاثة وأن تعرض توقعات واضحة ومركزة للجداول الزمنية لإنجاز القضايا. وقد تعهدت الآلية بتنفيذ التوصيتين الهامتين المقدمتين إليها.

مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

49 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا واحدا من تقارير التقييم (IED-20-003) إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وركز ذلك التقييم على فعالية وكفاءة مكتب الممثل السامي في تقديم الدعم إلى المجموعات القطرية الثلاث من أجل تحقيق برامج عملها.

50 - واستنتج مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن مكتب الممثل السامي، في إطار اضطلاعه بولايته في مجال الدعوة، كان بمثابة صوت مؤيد هام في العمليات الحكومية الدولية التي تتعلق بأضعف أعضاء المنظمة. وقد امتثل مكتب الممثل السامي لولايته في مجال الإبلاغ إذ قدم تقارير جيدة في الوقت المناسب، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من التواصل بشأن فائدة تلك المنشورات. واستفاد البرنامج الفرعي الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية بفعالية من الشراكات والشبكات في تنسيق تنفيذ برامج العمل. وتعهد مكتب الممثل السامي بتنفيذ التوصيات الأربع الهامة، وتعهد المكتب التنفيذي للأمين العام بتنفيذ توصية هامة واحدة.

مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا

51 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا تقريرا واحدا من تقارير التقييم (IED-19-018).

52 - وخلص المكتب إلى أن الدعم الذي قدمه مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كان دعما وجيها ومطلوبا. ومع ذلك، فمن شأن إدخال تحسينات على التخطيط الاستراتيجي والتنسيق وإشراك أصحاب المصلحة ورصد التنفيذ أن يكفل تحسين اتساق البرامج وفعاليتها وتعزيز المساءلة عن النتائج. وتعهدت الكيانات المعنية (مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة التواصل العالمي) بتنفيذ التوصيات الأربع البالغة الأهمية.

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

53 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اثنين من تقارير المراجعة (2019/064 و 2019/071).

54 - وأظهر تقرير المراجعة المتعلق بالمكتب القطري للمفوضية في كولومبيا (2019/071) أن على الرغم من ردود الفعل الإيجابية التي وردت من أصحاب المصلحة، والتي أفادت بأن أنشطة المفوضية أدت دورا أساسيا في تعزيز حقوق الإنسان في البلد، فإن على المكتب القطري أن يعزز تعاونه مع فريق الأمم المتحدة القطري. ولا بد من استعراض الهيكل التنظيمي للمكتب القطري وبيئته الرقابية وتعزيزهما، وكذلك الشأن بالنسبة لمراقبة عمليات الشراء وإدارة الأصول وخطط استمرارية تصريف الأعمال. وقبلت المفوضية تلك التوصيات وشرعت في اتخاذ إجراءات لتنفيذها.

55 - وأظهرت مراجعة المكتب القطري للمفوضية في موريتانيا (2019/064) أن المكتب ركز على الأركان المواضيعية في خطة إدارة المفوضية للفترة 2018-2021، التي تشمل دعم منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدماج حقوق الإنسان في التنمية المستدامة، وتعزيز المساواة ومكافحة التمييز. ويتعين على المكتب القطري أن يضع برنامج عمل يمكن تحقيقه، مع مراعاة دور الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى والأخذ

بالدروس المستخلصة. ويجب عليه كذلك تعزيز جوانب إدارة البرامج والرقابة على المسائل الإدارية والمالية. وقبلت المفوضية تلك التوصيات وشرعت في اتخاذ إجراءات لتنفيذها.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

56 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اثنين من تقارير المراجعة (2019/147 و 2020/013)، وتقريرا واحدا من تقارير التقييم (IED-19-018)، وتقريرا واحدا من تقارير الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/5)، وإشعارين بإغلاق تحقيقين.

57 - وشملت مراجعة أساليب إدارة مراكز مختارة معنية بوضع السياسات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2019/147) المركز الأفريقي للسياسات التجارية، والمركز الأفريقي للسياسات المناخية، والمركز الأفريقي لسياسات الأراضي، والمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن. وتتم إدارة تلك المراكز بموجب ترتيب ثلاثي الأطراف تشترك فيه ثلاث منظمات أفريقية (الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا). ويكتسي هيكل حوكمة الأعمال الجوهرية التي تقوم بها تلك المراكز طابعا رسميا، ولكنها تفتقر إلى إطار للإدارة الداخلية، ويشمل ذلك العلاقات التعاقدية وتعبئة الموارد. وأدى ذلك إلى عدم كفاية القدرة على تنفيذ خطط الأعمال المعتمدة. أما مكتب دعم الأمانة المشتركة، الذي يفترض أن يحقق الاتساق وأن يعزز التعاون بين المنظمات الأفريقية الثلاث على مستوى العمل، فليس له ما يكفي من الموارد. وقد تعهدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ التوصيات الخمس التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

58 - وفي الاستعراض الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية كل ثلاث سنوات للتقييم المواضيعي للجان الإقليمية، والذي تم في عام 2017 (وركز على الأعمال الإحصائية الرامية إلى قياس مدى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها)، خلص المكتب إلى أن اللجان الإقليمية الخمس نفذت التوصيات الأربع جميعها تنفيذا كاملا.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

59 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى اللجنة الاقتصادية لأوروبا اثنين من تقارير الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/2 و E/AC.51/2020/5). وخلص المكتب إلى أن جميع التوصيات التسع الواردة في تقريري التقييم السابقين، وفي التقييم البرنامجي لأهمية اللجنة وفعاليتها والتقييم المواضيعي للأعمال الإحصائية للجان الإقليمية، قد نُفذت.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

60 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريرا واحدا من تقارير الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/5) تم فيه النظر في التقييم المواضيعي للجان الإقليمية لعام 2017. وخلص المكتب إلى أن اللجنة نفذت بالكامل جميع التوصيات الأربع.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

61 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2019/072)، وتقريرا واحدا من تقارير الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/5)، وتقريرا واحدا من تقارير التحقيق.

62 - ولاحظ المكتب في مراجعته لأساليب إدارة الصناديق الاستئمانية، أن اللجنة تقدم الدعم في أنشطة المشاريع وفقا لولايتها واختصاصاتها، وأنها تمتثل لما ينطبق من متطلبات إبلاغ الجهات المانحة. بيد أن على اللجنة أن تقوم بتحديث بعض السياسات والإجراءات في ذلك المجال. فيمكن للجنة أن تزيد في دقة تقاريرها من أجل تعزيز فعالية التوعية، ويمكنها أن تبرز أمثلة النجاحات والإنجازات المحققة في مجال تنمية القدرات. ويتعين عليها أيضا أن تقوم بتحديث احتياجات تقييم أنشطة التأهب ذات الصلة بالمناخ والكوارث لضمان أن أنشطة المساعدة التقنية لها أهداف محددة وأهمية مناسبة. وقد عالجت اللجنة ثغرة تم تحديدها أثناء المراجعة، ووضعت آلية لتقييم ما إذا كانت هناك حاجة إلى خدمات الخبراء الاستشاريين في مشاريع تنمية القدرات، ومن ثم الحرص على عدم توظيفهم لأداء مهام الموظفين العاديين. وقد نفذت اللجنة جميع توصيات المكتب المقرر تنفيذها بحلول حزيران/يونيه 2020 أو قبل ذلك.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

63 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اثنين من تقارير الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/3 و E/AC.51/2020/5).

64 - وتناول أول الاستعراضين التقييم الذي أجري للجنة عام 2017، والذي ركز على أهميتها وفعاليتها عموما، والذي قُدمت فيه خمس توصيات هامة. وخلص المكتب إلى أن أربع توصيات نفذت وأن توصية واحدة نفذت جزئيا.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

65 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة اثنين من تقارير المراجعة (2019/095 و 2019/139)، وأربعة من تقارير التحقيق، وإشعارين بإغلاق تحقيقين.

66 - وفي تقرير المراجعة المتعلق بأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي (2019/095)، أشير إلى أن على الأمانة أن تعزز أساليب إدارة الموارد وأن تنفذ نهجا قائما على النتائج وإدارة المخاطر. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانة أن يقوما بتوثيق الدروس المستخلصة من فشل عملية شراء شملت استئجار أماكن جديدة للمكاتب، وأن يقوما بالمساءلة عن عملية شراء السلع التي بلغت قيمتها 500 77 دولار دون عقد مكتوب ودون طلب عروض تنافسية. ويتعين عليهما أيضا أن يتناولا شكاوى الموظفين وشواغلهم والأسباب الجذرية لارتفاع معدل دوران الموظفين والتأخيرات التي تحدث في التعيين. وينبغي للأمانة أن تضع سياسة وآلية لتيسير تقييم برنامج عملها المتعدد السنوات. وقد شرع كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانة في اتخاذ إجراءات لتنفيذ تلك التوصيات.

67 - وخلص أحد التحقيقات إلى أن أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة عرّض للخطر سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في بيئات شديدة الخطورة، وحاول اختلاس أموال البرنامج، وعرقل أداء

موظفين آخرين تابعين للأمم المتحدة لواجباتهم، ولم يتبع التوجيهات الصـــادرة له من المشـــرفين على عمله على النحو الواجب. وأحال مكتـب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته إلى مكتب إدارة الموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، وإلى مكتب الشؤون القانونية للنظر في إحالتها إلى السلطات الوطنية.

مكتب الأخلاقيات

68 - أصـــدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مكتب الأخلاقيات تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2019/083).

69 - وخلص المكتب إلى أن منذ بدء حوار القيادة في الفترة 2012-2013، حقق مكتب الأخلاقيات نتائج إيجابية منها زيادة مشـاركة الموظفين، وزيادة الإبلاغ عن حالات سـوء السـلوك المزعوم عقب مناقشـة تلك المواضـــيع. وكان شـــكل حوار القيادة من أكثر الطرائق نجاعة في مجال التدريب على الأخلاقيات، إذ شـــمل أكثر من 30 000 مشـــارك ولم يترتب عليه إلا الحد الأدنى من النفقات الإضـــافية. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصـــية بشـــأن كيفية تحســـين الإبلاغ بالتأثير المتزايد لحوار القيادة على ثقافة المنظمة، وقد تعهد مكتب الأخلاقيات بتنفيذها.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

70 - أصـدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى برنامج الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشـرية (موئل الأمم المتحدة) تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2019/093)، وتقريرا واحدا من تقارير التحقيق، وإشـــعارا واحدا بفتح تحقيق.

71 - وفي تقرير المراجعة المتعلق بالمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لموئل الأمم المتحدة (2019/093)، أشـار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى ضـرورة تعزيز الضـوابط المتعلقة بتنفيذ البرامج ورصـدها والإبلاغ عنها. ويتعين على المكتب الإقليمي أن يسرع في وضع خطة عمل لضمان تنفيذ برنامج عمله بكفاءة وفعالية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويتعين استعراض إطار الرصد والإبلاغ لمواءمة التقارير مع النتائج المتوقعة وضـــمان الإبلاغ عن التقدم المحرز في النواتج والإنجازات المتوقعة على النحو المناســـب. ويتعين على المكتب الإقليمي أن يكفل تقييم مشـاريعه وفقا لسياسـة التقييم التي وضـعها موئل الأمم المتحدة، وأن يحرص على بذل العناية الواجبة في اختيار الشـــركاء المنفذين والاحتفاظ بهم، وأن يســـتعرض أداءهم بانتظام. ولا بد من اسـتعراض المشـاريع دوريا من أجل التعجيل باتخاذ إجراءات لإغلاق المشـاريع المنجزة. وقد بدأ المكتب الإقليمي لأفريقيا خطة عمل من أجل تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

مكتب الأمم المتحدة في جنيف

72 - وأصـــدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف اثنين من تقارير المراجعة (2019/094 و 2019/101) وتقريرا واحدا من تقارير التحقيق.

73 - وفي استعراض أجراه مكتـب خدمات الرقابة الداخلية لتسعة من العقود العشرة التي أُبرمت في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018، بقيمة تراكمية لا ينبغي تجاوزها قدرها 118 مليون فرنك سويسري (2019/094)، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن تلك العقود تتضمن بنودا ومرفقات لها أهمية أســـاســـية في إدارة أداء البائعين. ويتعين على مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن

يعزز الضوابط ذات الصلة باستعراض العقود وتعديلها، وفيما يخص العقد المتعلق بأماكن العمل المرنة والخدمات ذات الصلة بها، يجب عليه أن يقوم بتوثيق تقييمات الأداء وأن يستخدم في ذلك صحيفة لتعقب النواتج. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف أيضاً أن يعمل على تحسين الضوابط فيما يتعلق بتجهيز الفواتير لضمان أن المبالغ الواردة فيها مدعومة بما يكفي من الأدلة على الأعمال المنجزة وأن حسابها يتم بدقة. وفي 30 حزيران/يونيه 2020، أفاد مكتب الأمم المتحدة في جنيف أنه نفذ التوصيتين المتعلقتين بتلك النقاط وأنه ينتظر تأكيد مكتب خدمات الرقابة الداخلية لذلك.

74 - ولدى مراجعة دائرة الترجمة الشفوية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (2019/101)، لوحظ أن على الرغم من وجود ترتيبات قائمة للتخطيط التنفيذي ورصد توزيع الموظفين، كان البعض من مؤشرات الأداء الرئيسية في خطة العمل السنوية مؤشرات عامة ويصعب قياسها ورصدها بموضوعية. ويتعين على مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن يعمل على تحسين إدارة الوقت والحضور؛ وعلى ضمان أن خطط العمل المدرجة في وثائق أداء الموظفين تتضمن معايير نجاح واضحة ومحددة وقابلة للقياس وتشمل خططا للتطوير الوظيفي؛ وأن يحرص على تقديم طلبات السفر في الوقت المناسب من أجل تحسين سبل التحكم في تكاليف السفر. وقد نفذ مكتب الأمم المتحدة في جنيف جميع التوصيات الخمس اعتبارا من 1 نيسان/أبريل 2020.

75 - وخلص أحد التحقيقات إلى أن أحد موظفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف وجه دعوة لتناول القهوة إلى إحدى المتدربات وتلفظ بأقوال غير مرغوب فيها. وقد أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته مكتب الموارد البشرية ليتخذ الإجراءات المناسبة في الموضوع.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

76 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ثلاثة من تقارير المراجعة (2019/126 و 2020/005 و 2020/012)، وتقريرا واحدا من تقارير الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/6)، وخمسة من تقارير التحقيقات.

77 - وشملت عمليات مراجعة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن والعراق والصومال (التقارير 2019/126 و 2020/005 و 2020/012) ثلاثة مجالات رئيسية هي: آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، وإدارة الصناديق الإنسانية القطرية، والتنظيم الإداري للمكاتب القطرية. وينبغي تبسيط آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات في اليمن من أجل النقص من تداخل الأدوار والمسؤوليات إلى أدنى حد. وينبغي للمكتب القطري في اليمن أيضا أن يقدم المزيد من المساعدة إلى منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري للشؤون الإنسانية من أجل تحسين دعم السياسات وجهود الدعوة بشأن التنسيق المدني - العسكري. أما في العراق، فإن هيكل التنسيق الوطني للأنشطة الإنسانية يعمل على النحو المقصود. وفي الصومال، ما فتئ افتقار الهياكل التشغيلية والنواتج والمتطلبات المتعلقة بالإبلاغ إلى الوضوح يحول دون تنسيق الاستجابات الإنسانية. ولا يتداول الفريق القطري المعني بالشؤون الإنسانية هناك بنشاط بشأن كيفية تنفيذ استراتيجية الحماية باعتبارها عنصرا محوريا.

78 - وفيما يتعلق بإدارة الصندوق الإنساني لليمن، يتعين على المكتب القطري في اليمن أن يعزز إجراءات كشف المخالفات التي يرتكبها الشركاء المنفذون فيما يتعلق بأسعار صرف العملات المستخدمة في الإبلاغ عن المعاملات التي تتم بالعملة المحلية. وقد نشأت عن الاختلافات بين أسعار الصرف في السوق الرسمية وفي السوق الموازية مكاسب في صرف العملات، إلا أنها لم ترد بشكل ملائم في البيانات المالية

للمشـــاريع. ولم يكن رصـــد امتثال شـــركاء الأمم المتحدة لمتطلبات تقديم تقارير مالية وســـردية في الوقت المناســـب كافيا، وتأخر تقييم أداء مقدم الخدمات الذي يرصـــد تنفيذ خطة الاســـتجابة الإنســـانية في اليمن. ويؤدي هيكل إدارة الصـــندوق الإنســـاني للعراق وظائفه بشـــكل ملائم، إلا أن على المكتب القطري أن يقدم توجيهات بشأن استخدام نهج جماعي من أجل الزيادة في تخصيص المنح للمنظمات غير الحكومية الوطنية تمشـيا مع التزام الصـفقة الكبرى المتعلقة بتوزيع العمل على الصـعيد المحلي، ومن أجل اسـتعراض إجراءات التكليف بإجراء عمليات تدقيق الحسابات. وعلى العموم، كانت أساليب برمجة مشاريع الصناديق الإنسانية في الصـومال وتخصـيصـها وتنفيذها أساليب ملائمة، إلا أن من الضـروري إدخال تحسـينات عليها من أجل الزيادة في إمكانات نظام إدارة المنح بأكبر قدر من أجل إدارة شؤون الشركاء المنفذين.

79 - وتضـطلع المكاتب القطرية الثلاثة جميعها بأنشـطة لمنع الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين. ويتعين جميع هذه المكاتب أن تجري تمارين لمحاكاة خطة استمرارية تصـريف الأعمال حرصـا على اسـتمرار المهام الحاسمة في حالات الطوارئ أو غيرها من الاضطرابات. ويتعين أيضـا على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يضـع الصـيغة النهائية لمذكرة التفاهم مع مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصـومال من أجل إضفاء الطابع الرسمي على المساعدة التي يقدمها هذا الأخير إلى المكتب القطري للصومال.

80 - وتعهد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنفيذ جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الناشئة عن عمليات المراجعة الثلاث.

81 - وكشف أحد التحقيقات أن أحد موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قام بسلوك غير لائق تجاه 11 امرأة على الأقل، من بينهن زميلات وعاملات في التدبير المنزلي في مكان إقامته. وأفادت تسـع من بين النسـاء العشـر اللواتي تم إجراء مقابلات معهن، واللواتي اعتُبر أن أقوالهن تتسـم بالصـدق، أنهن شـعرن بعدم الارتياح أو بضرورة توخي الحذر كلما كان الشخص المعني بالأمر حاضرا. وقد أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته مكتب الموارد البشرية ليتخذ الإجراءات المناسبة في الموضوع.

82 - وتبين في الاســـتعراض الذي يجرى كل ثلاث ســـنوات لتقييم مكتب تنســـيق الشـــؤون الإنســـانية عام 2017 (الذي ركز على دور المكتب في مجال الدعوة) أن إحدى التوصـيات الثلاث السـابقة نفذت وأن أخرى نفذت جزئيا. وقد أُغلقت التوصية الثالثة على أساس أن الإدارة تقبل مخاطر عدم تنفيذها.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

83 - أصدر مكتـــب خدمات الرقابة الداخلية إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2019/107)، وتقريرا واحدا من تقارير التقييم (IED-19-016)، وإشـــعارين بإغلاق تحقيقين.

84 - وأشـــير في تقرير المراجعة إلى أن المكتب الإقليمي لغرب ووســـط أفريقيا التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة له وثيقة جيدة الصـياغة في مجال التخطيط الاسـتراتيجي لتنفيذ ولايته في غرب أفريقيا، وأنه بصدد وضـع استراتيجية لوسط أفريقيا. بيد أن على المكتب الإقليمي أن يعزز تعاونه مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وأن يضـــع اســـتراتيجية لتعبئة الموارد والاتصـــالات، وأن يكفل الامتثال لتقييمات العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان عند التعامل مع قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة. ويجب كذلك تعزيز

الضـوابط المتعلقة بأنشـطة بناء القدرات والأمن وإدارة سـلسـلة الإمداد. وقبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تلك التوصيات وشرع في اتخاذ إجراءات لتنفيذها.

85 - وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقييمه إلى أن البرامج التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تسهم في تعزيز القدرات ووضع قوانين تتصدى للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع. ومع ذلك، فإن من شأن فعالية المكتب أن تتحسن بزيادة التكامل الاستراتيجي والتماسك في البرمجة، وتوثيق التعاون مع الشركاء، وتحسين استخدام الموارد المحدودة. وتعهد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ التوصيات الهامة الثلاث المقدمة إليه.

الأمانة العامة (الكيانات الأخرى)

86 - كشف أحد التحقيقات أن أحد موظفي مكتب الرئيس التاسع والستين للجمعية العامة تورط في طائفة من الأفعال، شملت اختلاس الأموال، وإساءة استعمال الأصول، وخدمة الذات أثناء أداء واجباته. واستغل ذلك الموظف منصبه لتحقيق مصالحه الشخصية ومصالح أطراف ثالثة، وتلقى هدايا غير معلنة، وطلب أموالا تم تسريبها إلى حسابات غير رسمية، واشترك في أنشطة خارجية غير مأذون بها. وأحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته إلى مكتب إدارة الموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، وإلى مكتب الشؤون القانونية للنظر في إحالتها إلى السلطات الوطنية.

87 - وكشف أحد التحقيقات أن أحد الموظفين طلب هبة قدرها 000 15 دولار من إحدى البعثات الدائمة وهبات أخرى، ثم سرّب المبالغ إلى حسابات مصرفية كان يسيطر عليها. وتبين أيضا أن ذلك الموظف لم يبلغ في أول الأمر عن تلك الهبات، وأنه أبلغ في وقت لاحق عن مبالغ ناقصة، وأوعز إلى أحد زملائه بإعداد وثائق مزورة، وقدم فواتير مزورة لتبرير النفقات. وأحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته إلى مكتب إدارة الموارد البشرية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، وإلى مكتب الشؤون القانونية للنظر في إحالتها إلى السلطات الوطنية.

مركز التجارة الدولية

88 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريرا واحدا إلى مركز التجارة الدولية بشأن مشاريعه التي يمولها الاتحاد الأوروبي في أفغانستان (2019/060)، لاحظ فيه أن تحديد الأهداف والإبلاغ عن التقدم المحرز والرصد يتمان بشكل ملائم، ولكن تنفيذ المشاريع وتنسيق الممارسات المؤسسية المتعلقة بالعمل مع الأفرقة القطرية أمران يتطلبان التعزيز. وقد تعهد مركز التجارة الدولية بتنفيذ التوصيات.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

89 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 19 تقريرا من تقارير المراجعة (2019/068 و 2019/073 و 2019/077 و 2019/080 و 2019/081 و 2019/088 و 2019/091 و 2019/102 و 2019/103 و 2019/106 و 2019/110 و 2019/115 و 2019/117 و 2019/118 و 2019/120 و 2019/125 و 2019/133 و 2019/140 و 2019/142، وتقريرا واحدا من تقارير الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/8).

90 - وفي تقارير المراجعة المتعلقة بـ 11 عملية قطرية، أُشير إلى المسائل المتكررة ذات الصلة بالحماية والتدخلات القائمة على النقد وإدارة الشراكات وعمليات الشراء وسلسلة الإمدادات. وتبين أن من الضروري القيام بما يلي: (أ) تعزيز سبل تقديم الخدمات والإجراءات المتعلقة بحماية الطفل، والعنف الجنسي والجنساني، وعمليات تسجيل اللاجئين، وإيجاد حلول دائمة؛ (ب) استكمال استراتيجيات التدخلات القائمة على النقد، واستعراض طرائق تصميمها وتنفيذها، وتعزيز سبل تقييم جودة المساعدة النقدية ومدى كفايتها وفعاليتها للتأكد مما إذا كان نهج التدخلات القائمة على النقد يحقق الأثر المنشود؛ (ج) تحسين إدارة الشراكات من أجل الحد من أوجه الضعف النُّظمية فيما يتعلق باختيار الشركاء والاحتفاظ بهم، وإعداد الاتفاقات وتقييم قدرات الشركاء على القيام بعمليات الشراء نيابة عن المفوضية؛ (د) تعزيز الضوابط المتعلقة بالتخطيط للشراء، وأداء البائعين، وإدارة العقود.

91 - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا سبع عمليات مراجعة تتعلق بالمقر والمسائل المواضيعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب استعراض واحد. وخلص المكتب في مراجعته لترتيبات التصديق على مراجعة حسابات الشركاء المنفذين (2019/068) إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز آليات مراقبة الجودة من أجل التخفيف من مخاطر إصدار آراء غير ملائمة عن عمليات المراجعة ومن أجل تعزيز أساليب تقييم أداء مراجعي الحسابات. وفي مراجعة عمليات تعيين الموظفين الدوليين (2019/091)، رأى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن العملية تتطلب التحسين من أجل ضمان أن الموظفين يعينون بإنصاف واتساق وشفافية. وينبغي إعداد مبادئ توجيهية بشأن الإعلان عن الوظائف لضمان أن السياق التشغيلي يحدد على النحو المناسب في إعلانات الشواغر. وفي مراجعة مواضيعية للبرامج الصحية (2019/125)، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات صحية في العمليات القطرية. ولا بد أيضا من تعزيز سبل رصد البيانات الصحية المؤسسية والإبلاغ عنها وتحسين الرقابة العالمية على عمليات تخصيص الموارد للبرامج الصحية.

92 - وفي تقرير المراجعة الذي أعده المكتب بشأن إدارة المشتريات الميدانية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2019/120)، قدم المكتب تحليلا تركيبيا لملاحظات المراجعة المتكررة في الفترة الممتدة بين عامي 2016 و 2018. ولم تحقق وظيفة الشراء التي تقوم بها المفوضية في العمليات الميدانية دائما أفضل قيمة مقابل المال، وذلك في بعض الأحيان بسبب عدم كفاية التخطيط وعدم الامتثال لإجراءات الشراء، والافتقار إلى أساليب إدارة البائعين التي تسمح بالمنافسة الفعالة، وعدم قيام اللجنة المعنية باستعراض العقود بدورها. وتكتسي تلك المشاكل طابعا نُظميا، ويتعين على المفوضية أن تقدم المزيد من الدعم والمبادئ التوجيهية إلى العمليات الميدانية، ويشمل ذلك تنقيح سياساتها وتعليماتها الإدارية المتعلقة بالشراء. وتعهدت المفوضية بتنفيذ توصيات المكتب الثلاث، وقد نفذت إحداها بالفعل.

93 - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع عمليات مراجعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تناولت تقادم التكنولوجيا (2019/077)، ومكتب الخدمات العالمي (2019/080)، ووحدة كشف المرتبات المطورة في نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص (2019/106)، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2019/140). وفي التقرير 2019/140، خلص المكتب إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز إطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنشطة الرصد والامتثال على العموم، وذلك عن طريق تنقيح وتدعيم المبادئ التوجيهية الحالية وتقييم الحاجة إلى إنشاء هياكل إقليمية لإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما حدد المكتب ضرورة تعزيز الإبلاغ عن ميزانيات المشاريع ونفقاتها وعن لوحات متابعة مشاريع تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات؛ وضمان تنفيذ عمليات استعراض المشاريع عند بدايتها وبعد تنفيذها؛ وضمان الاستخدام المتسق لمستودع وثائق مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القياسية. والمفوضية بصدد اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد نُفذت 8 توصيات من بين 17 توصية وردت في التقارير المذكورة أعلاه.

94 - ومن بين 107 توصيات وردت في تقارير المراجعة، نفذت المفوضية 62 توصية، منها التوصيتان الحاسمتان.

95 - وفي الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/8)، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن المفوضية نفذت جميع التوصيات الخمس الواردة في التقييم الذي أجري لها عام 2017 (الذي ركز على دور المفوضية في تسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء).

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

96 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقريرا واحدا من تقارير التفتيش (IED-19-012)، وستة إشعارات بفتح تحقيقات، وإشعارا واحدا بإغلاق تحقيق.

97 - وخلص المكتب في تقرير التفتيش الذي أعده (IED-19-012) إلى أن الإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الجهات المعنية ترى أن التقييمات المؤسسية تقييمات وجيهة ومفيدة لعملية إدارة التغيير. وتتسم سياسة التقييم التي تتبعها الهيئة بجودة عالية ولكنها لم تعد تساير الأحداث. وكانت الهيئة بصدد وضع الصيغة النهائية لسياسة منقحة وقت إجراء التفتيش. وكانت نوعية تقارير التقييم التي تم إعدادها جيدة على العموم؛ وكانت التقييمات المؤسسية ذات جودة أعلى من التقييمات اللامركزية. وتعهدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

98 - وكشف أحد التحقيقات أن مطالبات تسوية تكاليف السفر التي قدمها أحد كبار موظفي الهيئة أنشأت 598 5 دولارا من التكاليف الزائدة. ولم يكشف الموظف المذكور أيضا عن حالات تضارب المصالح واتسمت قراراته بالمحاباة في منح عقدين لبائعين مختلفين. وقد أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتتخذ الإجراءات المناسبة.

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

99 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اثنين من تقارير المراجعة (2019/070 و 2019/122) وتقريرا واحدا من تقارير التحقيق.

100 - وتبين من مراجعة برنامج خدمات شؤون المؤتمرات (2019/070) أن على الرغم من أن الأنشطة البرنامجية تنفذ وفقا للميزانية البرنامجية ومتطلبات الأداء، فإن التخطيط لخدمات المؤتمرات يتطلب التحسين من أجل الاستفادة القصوى من مرافق المؤتمرات. وكشفت مراجعةُ ما يقدم من الدعم والخدمات إلى الهيئات المشكلة ضمن الاتفاقية الإطارية (2019/122) أن على تلك الهيئات أن تدمج الأحكام المتعلقة بتفادي احتمالات تضارب أنظمتها الداخلية على نحو يتحقق معه الانسجام. ولا بد أيضا للهيئات أن تدمج المنظور الجنساني إدماجا كاملا في أعمالها. وقد شرعت الاتفاقية الإطارية في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ التوصيات.

الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

101 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة أربعة من تقارير المراجعة (2019/113 و 2019/123 و 2019/128 و 2019/132)، وإشعارا واحدا بإغلاق تحقيق.

102 - وكشفت مراجعة عملية الإبلاغ المالي والنظم ذات الصلة في صندوق المعاشات التقاعدية (2019/113) عن ضرورة إدماج النظم التي تدعم عملية الإبلاغ المالي، ومن ثم تعزيز الكفاءة في المساءلة عن المعاملات المالية. وتبين أن قيود النظام تعني أن الالتزامات المتعلقة بالاستحقاقات سُجلت يدويا عند إقفال الدفاتر في نهاية السنة، وأن تسويات المساهمات الفردية أجريت يدويا أيضا. ولا بد من تعزيز الضوابط المتعلقة بإعداد البيانات المالية من أجل حماية السجلات المالية الحالية والتاريخية من عمليات الاطّلاع غير المأذون بها. ويتعين على صندوق المعاشات التقاعدية أن يُنشئ سجلا لعمليات مراجعة الحسابات من أجل منع إجراء تغييرات غير مأذون بها في تشكيل التطبيقات. وقد شرع صندوق المعاشات التقاعدية في اتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ التوصيات.

103 - وتبين من مراجعة الخدمات التي قدمتها إحدى وكالات الأمم المتحدة إلى أمانة صندوق المعاشات التقاعدية (2019/132) أن لا بد من وضع ضوابط أكثر صرامة على أساليب إدارة تلك الخدمات، التي لم يتم شراؤها على أساس تنافسي على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 269/63. ولم يتم تحليل السوق من أجل تقييم مدى معقولية الاستفادة من خدمات مركز للمكالمات الهاتفية، كما لم تُجر تقييمات شاملة للاحتياجات. وظهرت نقاط ضعف في الفصل بين الواجبات وإدارة المشاريع. وتبين أن احتياجات المشاريع مبعثرة في اتفاقات متعددة ولا تيسر تخصيص الميزانيات ورصدها ومراقبتها. ولم يطابق صندوق المعاشات التقاعدية بين الخدمات المطلوبة والخدمات المقدَّمة، وخصص ميزانيات تفتقر إلى الدقة للخدمات التي يتعين على الوكالة المذكورة تقديمها. ولم تتضمن العقود المبرمة مع تلك الوكالة مؤشرات للأداء لضمان جودة خدماتها. وقد شرعت أمانة صندوق المعاشات التقاعدية في اتخاذ إجراءات لتنفيذ التوصيات.

مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

104 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2020/006)، أشير فيه إلى أن على الرغم من حسن التخطيط الاستراتيجي وأساليب إدارة البرامج وجودة ترتيبات تقديم الخدمات الإدارية عموما، فلا بد من تعزيز عمليات تصحيح المطالبات المعلقة وتقديم دورات التدريب الإلزامي.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

105 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقريرا واحدا من تقارير الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/4) وخمسة من تقارير التحقيق.

106 - وتبين من تحقيقات المكتب وجود مخالفات في عمليات تعيين بعض كبار المسؤولين؛ وأن ثلاثة موظفين ربما انتهكوا القانون الوطني المنطبق إذ وضعوا لوحات دبلوماسية على سيارات خاصة؛ وأن أحد كبار المسؤولين قام بأنشطة خارجية غير مأذون بها؛ وأن أحد الموظفين لم يكشف على النحو الواجب عن

معلومات بشأن حصول طفل معال على منحة تعليم من القطاع الخاص. وقد أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية استنتاجاته إلى المكتب التنفيذي للأمين العام ليتخذ الإجراءات المناسبة.

107 - وفي الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات (E/AC.51/2020/4)، خلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن التوصيتين الواردتين في تقييم الأونروا عام 2017 (الذي ركز على قيامها بالدعوة إلى توفير مستوى معيشي لائق للاجئين الفلسطينيين) قد تم تنفيذهما.

كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة

108 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2019/092)، يتعلق بقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم خدمات إدارية إلى الكلية.

جامعة الأمم المتحدة

109 - أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى معهد الحوسبة والمجتمع التابع لجامعة الأمم المتحدة تقريرا واحدا من تقارير المراجعة (2019/141) بشأن إدارة عملياته، وأصدر إشعارا واحدا بإغلاق تحقيق إلى جامعة الأمم المتحدة.

سابعا - متطلبات إعداد التقارير الصادر بها تكليف

ألف - أنشطة التشييد

110 - في تقرير المراجعة المتعلق بمشروعي تشييد قاعة أفريقيا ومركز الزوار في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2020/013)، عزا مكتب خدمات الرقابة الداخلية التأخير الذي دام نحو عامين في تنفيذ المشروعين أساسا إلى عدم نجاح أنشطة الشراء وسوء إدارة المشاريع. واضطرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى إلغاء العقد المتعلق بأشغال التشييد الرئيسية في كانون الثاني/يناير 2020، بعد أن عجزت المؤسسة الاستثمارية المشتركة التي مُنح لها العقد عن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية. وكان نهج طلب العروض المتعدد المراحل الرامي إلى إبرام عقد بديل بشأن الأشغال الرئيسية الذي مُنح بموافقة خاصة من الأمين العام المساعد لإدارة سلسلة الإمدادات لا يزال جاريا في نيسان/أبريل 2020. وفشل كذلك طلب العروض المتعلق بترميم الأعمال الفنية بعد أن ظل قائما لمدة عامين. وتعهدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذ توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية لضمان أن يعمل موظف متفرغ مكلف بالمشتريات ضمن فريق المشروع، وأن تشمل مهامه تقديم المشورة للفريق بشأن استراتيجيات الشراء وربط الاتصال بشعبة المشتريات.

111 - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ثلاثا من عمليات المراجعة لمشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك في عام 2017 (2017/049)، وعام 2018 (2018/054)، وعام 2019 (2019/044). وشملت تلك العمليات أنشطة مثل التخطيط المسبق للبناء، وأنشطة التخطيط والتصميم التي أنجزت بين كانون الثاني/يناير 2016 وشباط/فبراير 2019. وأرجأ مكتب خدمات الرقابة الداخلية المراجعة المقرر إجراؤها في عام 2020 بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لظهور جائحة كوفيد-19. وبيّن التخطيط الأولي للمراجعة أن طلب العروض المتعلق بعقد التشييد الرئيسي لم يجتذب

عروضا قابلة للتطبيق. وبالإضافة إلى التأثير المحتمل أن تحدثه جائحة كوفيد-19 على المشروع، يشكل ذلك مخاطر يتعين على فريق المشروع أن يعمل على إدارتها. وسيجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما لفعالية الضوابط المخصصة للتخفيف من حدة تلك المخاطر خلال عملية المراجعة المقرر إجراؤها في وقت لاحق من عام 2020، إذا سمحت الظروف بذلك.

112 - وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته لإدارة مشاريع تحسين المباني وصيانتها في الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك (2019/069) إلى أن على إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي أن تعملا على إدارة مخاطر من قبيل عدم كفاية التمويل، وتنفيذ الميزانية، والتأخيرات في إنجاز المشاريع وتجاوز تكاليفها، وتدهور الأصول الحيوية. كما إن النظام المستخدم في قياس أداء أنشطة إدارة المرافق لم يكن نظاما ملائما. وقد تعهدت الإدارتان بتنفيذ جميع توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

باء - لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

113 - بينت مراجعة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية (2020/007) أن إلى غاية 31 كانون الثاني/يناير 2020، تم تسديد 49,2 بليون دولار من أصل 52,4 بليون دولار من المقرر دفعها، مما يترك رصيدا مستحقا يبلغ حوالي 3,2 بليون دولار. وفي كانون الثاني/يناير 2020، كان من المتوقع أن يتم تسديد الرصيد المتبقي بكامله بحلول نهاية عام 2021. بيد أن من المحتمل أن تتم إعادة النظر في ذلك لأن مستوى دخل صندوق التعويضات تأثر بجائحة كوفيد-19 وغيرها من العوامل المؤثرة في الأسواق. ولا تزال الترتيبات المتعلقة بمحاسبة الإيرادات المودعة في صندوق التعويضات وتجهيز مدفوعات المطالبات ترتيبات كافية وفعالة.

جيم - الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

114 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 263/74 تقديم تقرير المراجعة المقرر أن يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن حوكمة مكتب إدارة الاستثمارات. وقد أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية تلك المراجعة في أوائل تموز/يوليه 2020، وسيعرضها على الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والسبعين. وتشمل المراجعة ما يلي: (أ) هيكل حوكمة استثمار أصول صندوق المعاشات التقاعدية؛ (ب) الهيكل التنظيمي لمكتب إدارة الاستثمارات ولجانه الداخلية؛ (ج) وضع الاستراتيجيات وتنفيذها فيما يتعلق باستثمارات الصندوق؛ (د) إدارة الأداء والمساءلة؛ (هـ) بيئة الرقابة في مكتب إدارة الاستثمارات. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيتين حاسمتين وثماني توصيات هامة. وشرع المكتب التنفيذي للأمين العام في اتخاذ إجراءات لتنفيذ تلك التوصيات بالتنسيق مع مكتب إدارة الاستثمارات.

دال - العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

115 - أُجريت مراجعة عملا بقرار الجمعية العامة 279/73. وعموما، يقوم العنصر الدولي للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا بتقديم الدعم في إنجاز ثلاث قضايا، وتحديد تدابير لتعزيز الكفاءة وعمليات فعالة للتخفيف من تحديات التمويل والتخفيض التدريجي لملاكه الوظيفي. ونفذت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر تدابير لتحقيق الوفورات وعمليات مبسطة لمواجهة الاحتياجات التشغيلية المتغيرة. ومع ذلك، من الضروري رصد الامتثال لشرط أن يكون محامو الدفاع أعضاء

في نقابات المحامين في بلدانهم، ولا بد من استعراض وتنقيح مذكرة التفاهم مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل توفير الدعم الإداري. وقد تعهدت آلية المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل إجراء محاكمات الخمير الحمر بتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

هاء - عملية الشراء

116 - تمشيا مع المتطلبات التي صدر بها تكليف (القرار 266/72 باء المؤرخ 5 تموز/يوليه 2018)، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لأساليب الإدارة الاستراتيجية لمهمة الشراء في الأمانة العامة للأمم المتحدة (2019/111، انظر الفقرة 23). وبدأ المكتب أيضا عملية مراجعة تغطي الأنشطة ونظم إدارة المعلومات المستخدمة في وضع خطط الطلبات والمصادر في بعثات حفظ السلام فيما يتعلق بالسلع كجزء من عملية إدارة سلسلة الإمداد، كما بدأ عملية مراجعة للقيود المفروضة على الموظفين المشاركين في مهمة الشراء بعد انتهاء خدمتهم. وسيتم الإبلاغ بنتائج تلك العمليات في عام 2021.